تحليل قياسي للعوامل المؤثرة في الاستثمار الزراعي المحلي في العراق للمدة (1990 – 2012)

قصي نزيه مطلك* علي درب كسار**

الملخص

يهدف البحث الى دراسة اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الزراعي العراقي، ويفترض البحث وجود مجموعة من المتغيرات تؤثر في الاستثمار الزراعي بصورة مختلفة منها التأثير الضعيف ومنها الكبير، واستنتجت الدراسة اهمية تخفيض معدلات الفائدة على عملية الاستثمار المحلي بسبب تفضيل المستثمرين لأسعار فائدة منخفضة للاقتراض والدخول في مشاريع استثمارية، واوصى الباحث بوضع الخطط الاستراتيجية للترويج عن الاستثمار في العراق وان تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات تنفيذ الخطط الزراعية، فضلاً عن وجود تنسيق بين الجهات المعنية كافة عند وضع مثل هذه الخطط مع ضرورة وجود جهة رسمية تكون مسؤولة عن وضع استراتيجية الترويج للاستثمار وتقديم الاستشارات للمستثمر ومتابعة وتنفيذ الخطة واستخدام الآليات والوسائل الحديثة كلها للاتصال بالمستثمرين.

المقدمة

تكتسب دراسة العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي الزراعي اهمية خاصة لاسيما ان الغاية النهائية التي ينبغي الوصول اليها في مختلف الدراسات الاقتصادية الزراعية هي تحقيق معدلات مهمة من الاكتفاء الذاتي بالشكل الذي يجعل من القطاع الزراعي ممولاً للميزانية العامة لا ان يكون مثقلاً لها.

تتمثل مشكلة البحث في انخفاض الانتاج الزراعي وعدم امكاناته من سد احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء ولجوء البلد الى الاستيراد على الرغم من توفر عناصر الانتاج جميعها ولم يصل البلد الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية.

يهدف البحث الى دراسة اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الزراعي العراقي.

يفترض البحث وجود مجموعة من المتغيرات تؤثر في الاستثمار الزراعي منها لها اثر كبير والأخرى لها اثر ضعيف.

قام الحوالة (2) في عام 1983 بدراسة تضمنت الاستثمار الزراعي وفعاليته في تنمية الاقتصاد الريفي العراقي مع إشارة خاصة بعد سنة 1968، إذ بين ضعف اثر الاستثمارات الزراعية المتحققة في بعض المتغيرات الاقتصادية، لاسيما الإنتاج والدخل الزراعي إذ اتسم المتغيران كلاهما بالتذبذب في اثناء مدة الدراسة على الرغم من زيادة الاستثمارات على الإنتاج والدخل الزراعي، وإن القطاع الزراعي لم يكن يعاني نقصاً في رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار اثناء المدة التي أعقبت عام 1968 غير إن ما يلاحظ بأن هنالك سوء توزيع في تركيب الاستثمارات الزراعية وقد أوصى بزيادة نسب التنفيذ المالي للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي إلى أقصى حد ممكن وكذلك إعادة النظر في تركيب الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بما يتناسب مع حاجة المشاريع، ودرست الدبوني (3) في عام 1996 تحليل قياسي لعمل الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق للسنوات من (1970-1990) باستخدام

جزء من اطروحة دكتوراه للباحث الاول.

* دائرة البحوث الزراعية – بغداد، العراق.

** كلية الزراعة– جامعة بغداد – بغداد، العراق.

تاريخ تسلم البحث: ت2 /2014

تاريخ قبول البحث: ك2/2015

المتغيرات التالية وهي الناتج المحلي الزراعي بوصفه متغيراً تابعاً المتغيرات المستقلة فهي (اسعار السلع الرأسمالية الزراعية، التخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي، عنصر المخاطرة والتكنولوجيا)، واستعملت أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في تقدير الدالة واستنتجت الباحثة إن استجابة الاستثمار الزراعي للتغيرات في الناتج الزراعي والتكنولوجي هي كبيرة، في حين كانت استجابة الاستثمار الزراعي للتغييرات الحاصلة في التخصيصات الاستثمارية منخفضة، وقامت الوادي (10) عام 2007 بدراسة تضمنت أثر التخصيصات الاستثمارية والاقراض الحكومي في الاستثمار الزراعي العراقي للمدة من (1974-1994) واستهدفت الدراسة تحديد اثر الاقراض الحكومي في الاستثمار الزراعي العراقي للمدة المذكورة أنفاً واختبار العلاقة بين الاستثمار العام في القطاع الزراعي، والاستثمار الزراعي الخاص، الامر الذي تطلب تقدير دالة الاستثمار الزراعي للقطاعين العام والخاص باستعمال بيانات وزارة التخطيط والمصرف الزراعي التعاوني لأنه الجهة الحكومية الوحيدة للإقراض الزراعي في العراق، وجاءت أهم النتائج لتؤكد العلاقة الايجابية بين الإقراض الحكومي والاستثمار الخاص، إذ بلغ معامل القروض الحكومية (0.76)، وأثبتت النتائج التطبيقية إن للاستثمار الزراعي العام أثراً محدوداً في تحفيز الاستثمار الخاص وإن للناتج المحلي الاجمالي او التخصيصات الاستثمارية أثراً محدوداً وضعيفاً في الاستثمار الزراعي اثناء مدة الدراسة، إذ بلغت قيمة المعجل (0.02)، لذا أوصى الباحث بأعاده صياغة السياسات الاقتصادية الكلية ومنها السياسة الانفلاقية والسياسة التمويلية للمصرف الزراعي التعاوني بالشكل الذي يخدم الاهداف المتمثلة في رفع مستوى التكوين الرأسمالي الزراعي، لأنه أحد العناصر المهمة في زيادة معدل نمو وتطور الانتاج الزراعي.

المواد وطرائق البحث

يعمل الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي على تهيئة البنى التحتية الأساس للقطاع الزراعي وقد رُصدت لذلك التخصيصات اللازمة الذي من الممكن ملاحظته من خلال الذي يبين التخصيصات المرصودة للقطاع منذ عام 2000 إلى عام 2010 وهي تمثل مبالغ لا يستهان بها في تطوير ونمو القطاع الزراعي وقد اختيرت المدة الزمنية من (2000- 2010) لعدم توفر البيانات عن السنوات الأخرى التي دخلت في الدراسة جدول (1).

جدول 1: اجمالي الموازنة العامة للدولة وتخصيصات القطاع الزراعي للمدة من (2000- 2010)

السنوات	إجمالي الموازنة العامة (مليون دينار)	تخصيصات القطاع الزراعي (مليون دينار)	الاهمية النسبية لتخصيصات القطاع الزراعي الى إجمالي الموازنة العامة %
2000	570299	61666	10.8
2001	985619	107472	10.9
2002	1379051	151437	11
2003	3105450	210986	6.8
2004	5752212	270535	4.7
2005	6131500	272863	4.5
2006	12177645	319477	2.6
2007	12723770	381889	3
2008	30708376	1511113	4.9
2009	14951323	1098255	7.3
2010	25403244	1615563	6.4

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وإن هذهِ التخصيصات للقطاع الزراعي قد تم توجيهها الى مشاريع استثمارية، وهي:

الاستثمار في استصلاح الأراضي

تعد مشكلة الملوحة في الأراضي العراقية من أهم المشكلات التي تواجه الزراعة العراقية، لاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، وتقدر الأراضي المروية المتأثرة من الملوحة بشكل أو بأخر من (70-80%) وتعد مشكلة الملوحة من المشاكل الرئيسة المعرقلة لتطور القطاع الزراعي في الكثير من دول العالم والبلدان العربية ومنها العراق (1)، لذلك فان الاستثمار سيحقق زيادة في الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية وبالتالي زيادة في الدخل الوطني في العراق، ويحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج الزراعي من خلال زيادة المساحات المزروعة نتيجة للاستثمار الإنتاجي في استصلاح الأراضي، فضلا عن زيادة إنتاجية وحدة المساحة الزراعية من خلال القضاء على الملوحة. كما وأشارت الدراسات الميدانية للأراضي إلى أن انخفاض نسبة الملوحة في التربة يؤدي إلى تحسين نوعية التربة ومن ثم إلى زيادة خصوبتها مما ينعكس على زيادة كمية الإنتاج الزراعي (4)، ويبين جدول 2 التخصيصات السنوية المرصودة إلى نشاط الاستصلاح.

جدول 2: تخصيصات القطاع الزراعي وتخصيصات الاستصلاح للمدة من (2000- 2010)

السنوات	تخصيص القطاع الزراعي (مليون دينار)	تخصيص الاستصلاح (مليون دينار)	الاهمية النسبية لتخصيص القطاع الاستصلاح الى تخصيص القطاع الزراعي %
2000	61666	29683	48
2001	107472	20739	19.2
2002	151437	32131	21.2
2003	210986	19624	9.3
2004	270535	80015	29.5
2005	272863	96415	35.3
2006	319477	129263	40.4
2007	381889	85669	22.4
2008	1511113	234105	15.4
2009	1098255	432222	39.4
2010	1615563	548629	33.9

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وتؤكد المصادر أن الاستغلال السيئ والعشوائي للأرض ومياه الري لاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق اثناء السنوات الخمسة عشرة الماضية، أدى إلى تحول الأراضي المستصلحة إلى أراض غير صالحة للزراعة مرة أخرى (الزراعة في العراق،(5)، وإن أهمية استمرار القطاع العام (الحكومي) في تمويل المشاريع الزراعية لاسيما مشاريع البنى التحتية تكمن في إن الاستثمارات في القطاعات الأخرى ذات ربحية سريعة في حين تتحكم متغيرات كثيرة في القطاع الزراعي لذا لا يمكن تنمية القطاع الزراعي ومشاريعه إلا عن طريق الاستثمارات الحكومية، وإن معظم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي يتم إنفاقها في تطوير البنى الارتكازية للقطاع الزراعي لزيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي في العراق (6).

نرى من جدول 2 إن أعلى تخصيصات رصدت إلى نشاط استصلاح الأراضي للأعوام من 2004 إلى 2010، كما إن نسبة التخصيصات المرصودة للقطاع الزراعي قد تدنت كثيراً للسنوات من 2003 إلى 2010 عن ما كانت عليه في السنوات التي سبقتها المتمثلة للسنوات 2000 ،2001 و2002 إذ تراوح معدل التخصيص للقطاع الزراعي من مجمل تخصيصات الموازنة (10.9) فيما كان للسنوات 2003 إلى 2010 تقريباً (5.025) أي بنسبة

انخفاض (50%) منه، وإن هذا الانخفاض بالتخصيص جاء نتيجة إلى إهمال القطاع الزراعي وتوجه الدولة نحو قطاعات أخرى، وهذا ما أدى إلى الاستيراد العشوائي للكثير من المنتجات الزراعية وإغراق الأسواق بها مما جعل الفلاح لا يستطيع منافستها لعدم وجود حماية للمنتجات المحلية.

الاستثمار في مجال البحوث الزراعية

بينت دراسة العقيدي (7) ان البحث الزراعي مكونا رئيسا في النمو والتطور الاقتصادي وأن البحث الزراعي يصنف من أقدم اشكال البحوث في العالم ، وقد تم إجراء تقويم كمي للاستثمار في البحث الزراعي عن طريق حساب قيمة التوفير في مدخلات الإنتاج باستعمال أساليب إنتاج أكثر كفاءة مقارنة بكلفة البحث والتطوير، وقدر الناتج لوحدة الإنتاج المتحصل عليها في عام 1950 تقريباً 32% عما عليه في عام 1910 في القيمة الاقتصادية التي يحدثها الاستثمار في البحث الزراعي (8)، وفي بحوث الدواجن ومن خلال تقدير معدل عائد الاستثمار إلى أن الاستثمار يحقق عائداً سنوياً أعلى من (20– 30%) ابتداء من تاريخ الاستثمار (9).

وهناك إمكانية عالية ومدى واسع للعمل البحثي للتغلب على المحددات المسببة للفجوة بين الإنتاجية الممكن الوصول إليها على مستوى المزارع والإنتاجية المتحققة فضلاً عن تطوير وتحسين النوعية المنتجة فعلا، كما ان للبحث العلمي نشاطاً استثمارياً له مدخلات وتنتج عنه مخرجات وهناك جدوى اقتصادية موجبة تترتب على الاستثمار في البحث الزراعي، إذ تؤثر حيث تتوافر في العراق تتوفر إمكاناته بشرية ومالية وفنية تساعد على ديمومة البحث الزراعي بما يحقق النتائج المرجوة منه (11).

يوضح جدول 3 التخصيصات المرصودة للبحث الزراعي للأعوام من (2004– 2010) وما تمثله إلى تخصيصات القطاع الزراعي إذ يتبين إن هناك اهتمام في البحوث والدراسات الداعمة للقطاع الزراعي فقد تراوح مستوى الاستثمار الحكومي في مجال البحوث الزراعية بين 30.4% لعام 2005 و1.8% في عام 2010 فيما اختلفت باقي السنوات و بنسب متباينة، هذا و إن اغلب دول العالم التي تطمح لبناء وتطوير قطاعها الزراعي تضع من أولى أولوياتها الارتقاء بالبحوث الزراعية وتضع التخصيصات اللازمة لذلك.

جدول 3: تخصيصات القطاع الزراعي وتخصيص البحوث والدراسات للمدة من (2004– 2010)

السنوات	تخصيصات القطاع الزراعي (مليون دينار)	تخصيصات البحوث والدراسات (مليون دينار)	الاهمية النسبية لتخصيصات البحوث والدراسات الى تخصيصات القطاع الزراعي %
2004	270535	48229.6	17.8
2005	272863	82999	30.4
2006	319477	80168.8	25
2007	381889	95469.7	24.9
2008	1511113	235540.6	15.6
2009	1098255	20125.5	1.9
2010	1615563	293873.5	1.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي– الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وان اختيار المتغيرات المستقلة المحددة للمتغير التابع هنا هو الاستثمار الزراعي تحدده مجموعة عوامل خاصة بمفاهيم النظرية الاقتصادية فضلاً عن خصوصيات الاقتصاد المحلي وقد تدخل عوامل اخرى غير كمية اثرت في كثير من البحوث الاقتصادية التي تناولت مثل هذا الموضوع يتم استبعادها اما لعدم تأثيرها في المتغير التابع وكما هو الحال في دراستنا مثل المساحات المستصلحة والمساحات الزراعية، والقروض الزراعية، او لتسببها في مشاكل قياسية

كعامل نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية، او احيانا" نقصان كبير في البيانات لعوامل اخرى كالدخل الزراعي الحقيقي ومما تقدم تم تحديد كل من القروض الزراعية x_1 والصادرات الزراعية x_2 واسعار الفائدة x_3 والمساحات المستصلحة x_4 وصافي الصادرات الزراعية x_5 عواملاً محددة للاستثمار الزراعي في العراق في اثناء المدة من(**1990–2012**) وسيتم حساب هذه العلاقات في حالتين،اي ان المتغيرات الداخلة في الأنموذج ستكون مقيمة بالدينار العراقي في الحالة الاولى وبالدولار الامريكي في الحالة الثانية.

النتائج والمناقشة

قدرت دالة الاستثمارات الزراعية بصيغ عديدة وتبين تفوق الصيغة الخطية من حيث اجتيازها للمشاكل القياسية وتوافق الاشارات وكما يأتي فعند تقدير الدالة الخطية للمتغيرات المشار اليها في اعلاه تبين عدم معنوية متغير القروض الزراعية والمساحات المستصلحة فضلاً عن اشارتهما المخالفة للمنطق الاقتصادي، الامر الذي استوجب اخراجهما من التقدير واقتصار الامر على ثلاثة متغيرات وهي الصادرات الزراعية واسعار الفائدة وصافي الصادرات الزراعية (الصادرات الزراعية – الواردات الزراعية) (جدول **4**).

جدول **4** : دالة الاستثمارات الزراعية في العراق اثناء المدة من (**1990–2012**)

الحالة	الدالة	F	R^2	R^{-2}	$D.W$
المتغيرات مقيمة بالدينار العراقي	$Y = 237138.700 + 0.028x_2 - 10450.901x_3 - 0.009x_5$ t $(2.354)^{*}$ $(7.422)^{**}$ (-1.877) $(-3.135)^{**}$	**43.780** **	**0.87**	**0.85**	**1.220**
المتغيرات مقيمة بالدولار الامريكي	$Y = 117.036 + 0.031x_2 - 4.716x_3 - 0.11x_5$ t $(2.099)^{*}$ $(12.318)^{**}$ (1.529) $(-5.887)^{**}$	**102.13** **	**0.94**	**0.93**	**1.393**

نلاحظ من الدوال المقدرة ان معامل سعر الفائدة لم يثبت معنويته (كان معنوياً عند المستوى **7%** في الدالة الاولى)، في حين تفوقت الدالة الثانية في بقية المؤشرات الاحصائية كاختبار **F** وقيمة R^2 فضلاً عن اختبار **D. W.** (جدول **6**).

جدول **5** : اختبار مشكلة عدم ثبات التباين **(Heteroscedasticity) (Park test)**

الحالة	الدالة
المتغيرات مقيمة بالدينار العراقي	$Ln e^2 = 20.367 + 0.063 Ln x_2$ $F = 0.310$
	$Ln e^2 = 25.552 - 1.744 Ln x_3$ $F = 1.193$
المتغيرات مقيمة بالدولار	$Ln e^2 = 6.107 - 0.083 Ln x_2$ $F = 0.505$
	$Ln e^2 = 3.624 + 0.902 Ln x_3$ $F = 0.308$

جدول **6** : اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبار**(Durbin Watson)**

الحالة	$D.W$	n	k^*	du	dL	القرار
المتغيرات مقيمة بالدينار العراقي	**1.220**	**23**	**3**	**1.660**	**1.078**	$dL \le D.W \le du$ $1.078 \le 1.220 \le 1.660$ منطقة القرار غير الحاسم
المتغيرات مقيمة بالدولار	**1.393**	**23**	**3**	**1.660**	**1.078**	$dL \le D.W \le du$ $1.078 \le 1.393 \le 1.660$ منطقة القرار غير الحاسم

جدول **7**: اختبار مشكلة الارتباط الخطي غير المزدوج **(Multicollinearity) (VIF test)**

الحالة	المتغيرات	Collinearity Statistics	
		Tolerance	**VIF**
المتغيرات مقيمة بالدينار العراقي	x_2	**0.554**	**1.805**
	x_3	**0.489**	**2.044**
	x_5	**0.533**	**1.877**
المتغيرات مقيمة بالدولار	x_2	**0.559**	**1.788**
	x_3	**0.539**	**1.854**
	x_5	**0.495**	**2.021**

تشير نتائج الاختبارات القياسية الى اجتياز الدالتين لمشاكل الدرجة الثانية، فبالاعتماد على اختبار بارك (جدول **5**) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين تبين عدم معنوية المعاملات جميعا" للمتغيرات المستقلة عند تقدير العلاقة الانحدارية بين لوغاريتم مربع الاخطاء مع لوغاريتم كل متغير من المتغيرات المستقلة، اما الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المزدوج فقد اعتمدنا على اختبار **(VIF)** (جدول **7**) الذي يؤكد انتفاء وجود المشكلة، إذ لم تزد قيمة **(VIF)** لأي متغير عن **3** وهي ضمن المستويات المقبولة للحكم على خلو الدوال المقدرة من هذه المشكلة، وفيما يخص مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم الاعتماد على اختبار دربن واتسون الذي اشار الى وقوع الاختبار في منطقة القرار غير الحاسم وبعد اجتياز الدالتين المقدرتين للمشاكل القياسية يمكن القول باعتمادهما لتفسير العلاقة بين المتغير التابع هنا وهو الاستثمارات الزراعية وبقية المتغيرات المستقلة، وكما يأتي:

الحالة الاولى:

$$Y = 237138.700 + 0.028x_2 - 10450.901x_3 - 0.009x_5$$
$$t \quad (2.354)^{*} \quad (7.422)^{**} \quad (-1.877) \quad (-3.135)^{**}$$
$$R^2 = 0.87 \quad F = 43.780 \quad D.W. = 1.220$$

تشير نتائج الدالة المقدرة الى ان المتغيرات المستقلة قد تكفلت بتفسير **87%** من التغييرات في المتغير التابع، كما تشير قيمة F المحسوبة الى معنوية الأنموذج ككل وفقا" لقيمتها البالغة (**43.780**)، اما معنوية معاملات الانموذج فقد كانت جميعها معنوية عند المستويات المقبولة ماعدا متغير سعر الفائدة فقد كان معنويا عند المستوى

7%، وهو مستوى مقبول احياناً في بعض الدراسات ومن ملاحظة قيم المعاملات لمتغير الصادرات الزراعية نجد ان قيمته كانت تساوي 0.028 وهي صغيرة نسبياً، و تعني ان زيادة قيم الصادرات الزراعية بوحدة واحدة (مليون دينار) سيؤدي الى التأثير ايجاباً في قيمة الاستثمار الزراعي بقيمة اقل من مليون دينار تقريباً (28000) دينار وهو تأثير قليل، وبالرجوع الى قيمة المرونة المحسوبة وفقاً للعلاقة الخطية المقدرة بلغت مرونة متغير الواردات الزراعية 0.36 الذي يشير الى ان تغييراً في قيمة الواردات بنسبة 1% سيؤدي الى تغيير في قيمة الاستثمار الزراعي بنسبة اقل من 1%، وان البحث في اثر قيم الصادرات الزراعية في الاستثمارات الزراعية يمكن توضيحه من خلال تأثير الصادرات في الاداء الاقتصادي بشكل عام، فاذا عرفنا ان الصادرات هي زيادة في الدخل القومي من العملات الاجنبية نتيجة لترويج السلع والخدمات سنستطيع ان نستنتج بسهولة انه كلما زادت الصادرات تحسن الاداء الاقتصادي لأية دولة، وعليه يتوقع ان تسهم الصادرات الزراعية في التأثير ايجابياً من الاستثمارات المحلية لاسيما في القطاع الزراعي ،اذ ان تزايد قيم الصادرات الزراعية سيسهم في تحفيز المستثمرين المحليين سواء أكانوا قطاعاً عاماً ام خاصاً في زيادة استثماراتهم في القطاع الزراعي ثم ارتفاع مواردهم من العملات الاجنبية نتيجة للتصدير فيما يخص متغير سعر الفائدة فقد كانت إشارة هذا المتغير سالبة وهي منطقية لان العلاقة بين الاستثمارات واسعار الفائدة سلبية دائماً وكانت معلمة المتغير معنوية عند مستوى 7% وقيمة المعامل تساوي (10450.901–) اي ان زيادة في سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيم الاستثمارات بالقيمة (10450.901) مليون دينار، كما وتشير قيمة المرونة المقدرة لهذا المتغير (1.17–%) اي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة 1% ستؤدي الى انخفاض الاستثمارات بنسبة 1.17 وتعبر قيمة المرونة هنا الى التأثير الكبير لأسعار الفائدة في التأثير سلبياً من قيمة الاستثمارات لاسيما ان المستثمرين يفضلون اسعار فائدة منخفضة للاقتراض والدخول في مشاريع استثمارية كبيرة، خاصة وان مشاريع القطاع الزراعي تمتاز بوجود هامش مخاطرة كبير، اما المتغير الثالث وهو صافي الصادرات الزراعية فقد كانت قيمة المعامل 0.009 واشارته سالبة وكان معنوياً على مستوى 1% وتشير قيمة المعامل الى ان زيادة صافي الصادرات بمقدار وحدة واحدة (مليون دينار) سيؤدي الى انخفاض الاستثمارات الزراعية بمقدار (9000) دينار، وكانت مرونة المتغير تساوي 0.15. ويعبر عن صافي الصادرات بانه الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات والعلاقة بين صافي الصادرات والاداء الاقتصادي لأية دولة تعد علاقة واضحة ومباشرة، فقد عرفنا سابقاً ان الصادرات ستحدث زيادة في الدخل القومي من العملات الاجنبية نتيجة لترويج السلع والخدمات المحلية في الخارج، وعليه ان تحسن الصادرات سيحسن من الاداء الاقتصادي بشكل عام ومنها الاستثمارات، اما الواردات فهي الانفاق المباشر للعملات الصعبة لشراء السلع والخدمات من الخارج لذا من الواضح ان ارتفاع قيمة الواردات لا يعد في مصلحة الدولة، وفي حالة ارتفاع قيمة الواردات على نظيرتها من الصادرات نجد ان هناك عجز في الميزان التجاري مما يؤثر فوراً بصورة عجز في ميزان المدفوعات الامر الذي يترتب على هذا العجز زيادة الطلب على العملات الاجنبية لشراء السلع والخدمات المستوردة، ونتيجة لهذه الزيادة في الطلب عادة ما تكون النتيجة هي انخفاض قيمة العملة المحلية مما يعطي مؤشراً سيئاً للأداء الاقتصادي لأية دولة وسيؤثر بشكل اكيد في كل الفعاليات الاقتصادية في الدولة ومنها الاستثمار المحلي سواء كان في القطاع الصناعي ام الزراعي ام الخدمي، وكما لاحظنا في المتغير الاول وهو الصادرات الزراعية التي كان لها اثر ايجابي في الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي.

الحالة الثانية:

$$Y = 117.036 + 0.031x_2 - 4.716x_3 - 0.11x_5$$
$$t \quad (2.099)^{*} \quad (12.318)^{**} \quad (1.529) \quad (-5.887)^{**}$$
$$R^2 = 0.942 \qquad F = 102.137 \qquad D.W = 1.393$$

لم تختلف النتائج في حالة الدالة الثانية اي عند حساب قيم المتغيرات بالعملة الاجنبية فكانت النتائج مكافئة لنظيرتها في الحالة الاولى، غير ان هذه الدالة تفوقت على الدالة الاولى في قيم كل من F ، R^2 و $D.W$. وجرت محاولة ادخال متغير مهم الا وهو نسبة فائض او عجز الميزانية الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي (g) في دالة الاستثمار لمعرفة كفاءة الاقتصاد العراقي في تشجيع المستثمرين مع استبعاد متغير صافي الصادرات لتأثيره في نتائج التحليل، ويمكن ان نوضح هذه الحالة عند دراستنا للعوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة العراقية (جدول **8**)، وقد كانت النتائج كما يأتي:

جدول **8** : دالة الاستثمارات الزراعية في العراق أثناء المدة من(**1990–2012**)

الحالة	الدالة	F	R^2	R^{-2}	$D.W$
المتغيرات مقيمة بالدينار العراقي	$Y = 596013.589 + 0.027x_2 - 28697.034x_3 - 263.971g$ $t \quad (5.859)^{**} \quad (6.380)^{**} \quad (-5.143)^{**} \quad (-2.271)^{*}$	**35.666****	**0.84**	**0.82**	**1.661**
المتغيرات مقيمة بالدولار الامريكي	$Y = 437.361 + 0.027x_2 - 21.089x_3 - 0.180g$ $t \quad (5.511)^{**} \quad (6.870)^{**} \quad (-4.845)^{**} \quad (-1.982)$	**40.017****	**0.86**	**0.84**	**1.337**

تجدر الاشارة الى ان الدالتين قد اجتازتا الاختبارات الاحصائية والقياسية كلها باستثناء متغير نسبة فائض او عجز الموازنة الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي لم يكن معنويا" عند مستوى **5%** او **1%** وفي الحالة الثانية (كان معنوياً عن المستوى **6%** وهو مستوى مقبول احصائياً). وظهرت اشارة المتغير (g) سالبة في الدالتين كلتيهما لتفسر العلاقة العكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع وهو الاستثمار الزراعي ولكي تؤشر عدم امكان الاقتصاد العراقي في جذب المستثمرين لوجود عجز كبير في الموازنة في اغلب مدة الدراسة ماعدا السنين الاخيرة لاعتبارات ارتفاع الصادرات النفطية فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط العالمية، وسنتجاوز تفسير معاملات المتغيرات الاخرى وذلك لتشابه الاشارات في التحليلات الاحصائية كلها وان اختلفت قيم المعاملات فيما عدا ان متغير سعر الفائدة اصبح معنوياً في الدالتين كلتيهما.

الاستنتاجات

خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات منها ما اعتمد على التحليل القياسي ومنها ما اعتمد على الدراسة النظرية لواقع الاستثمار في العراق، وكانت كما يأتي:

1- فيما يخص الاستثمار المحلي الزراعي هناك زيادات مستمرة في قيم الاستثمارات في اثناء المدة من (**1990–2012**) وحققت معدلات نمو مرتفعة، ولكن عند استبعاد الاثار التضخمية تبين وجود نمو في قيم هذه الاستثمارات لكنه اقل مما هو عليه بالعملة المحلية الامر الذي يؤشر اهمية تحديد الاثار التضخمية لأنه يعطي نتائجا" قد تكون احياناً مشوهة تنعكس على التحليل القياسي الذي يكون حساساً لهذه التشوهات في الارقام.

2- ظهور اهمية الصادرات الزراعية كمتغير مؤثر في الاستثمارات المحلية لانها ستسهم في تحفيز المستثمرين المحليين على الولوج الى عملية الاستثمار سواء أكانوا قطاعاً عاماً ام خاصاً، ويأخذ الموضوع اهمية استثنائية لدى مستثمري القطاع الخاص الذين سيتحفزون عندما يجدون ان هناك مجالاً رحباً لسلعهم المنتجة وبالتالي يتحقق للبلد زيادة في العملات الاجنبية نتيجة لعمليات التصدير التي ستزدهر نتيجة لذلك.

3- اهمية تخفيض معدلات الفائدة على عملية الاستثمار المحلي بسبب تفضيل المستثمرين لأسعار فائدة منخفضة للاقتراض والدخول في مشاريع استثمارية وتبين اهمية تحقيق صافي صادرات موجب اي تفوق الصادرات الزراعية على الواردات الزراعية فضلاً عن ان تحسن الصادرات سيؤدي الى تحسن الاداء الاقتصادي بشكل عام ومن ضمنها الاستثمارات وينعكس الامر في حالة زيادة الواردات التي ستؤدي الى زيادة على العملات الاجنبية لشراء السلع والخدمات المستوردة وهذا بدورهُ سيؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يعطي مؤشراً سيئاً للأداء الاقتصادي العراقي.

التوصيات

1- وضع الخطط الاستراتيجية للترويج عن الاستثمار في العراق وان تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات تنفيذ الخطط الزراعية، فضلاً عن وجود تنسيق بين الجهات المعنية كافة عند وضع مثل هذه الخطط مع ضرورة وجود جهة رسمية تكون مسؤولة عن وضع استراتيجية الترويج للاستثمار وتقديم الاستشارات للمستثمر ومتابعة وتنفيذ الخطة واستخدام الآليات والوسائل الحديثة كافة للاتصال بالمستثمرين، فضلاً عن استحصال الموافقات القانونية والدعم اللوجستي، والسبب في وجود مثل هذه الاجراءات حتى يمكن ضمان وجود جهة واحدة فقط لا اكثر تشرف على العمل ولان وجود اكثر من جهة ستعرقل التنفيذ ويصعب العمل على المستثمرين.

2- اهمية ارتباط الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وان يكون المعنيون بوضع الخطط الاستثمارية من ذوي الاختصاص.

3- ضرورة تفعيل الدولة على حزمة من السياسات والاجراءات الكفيلة بتفعيل المتغيرات الاساس للدراسة، التي تسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وفي مقدمتها تشجيع الصادرات لاسيما الزراعية، ومعدل تضخم قليل وفائدة تمويل منخفضة وزيادة الناتج المحلي والحفاظ على سعر صرف مستقر للعملة المحلية.

المصادر

1- الحديثي، صلاح الدين حامد (2008). "الإعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الأجنبي في العراق"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

2- الحوالة، شاكر محمود شهاب (1983). "الاستثمار الزراعي وفعاليتهُ في تنمية الاقتصاد الريفي العراقي مع اشارة خاصة بعد سنة 1968"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

3- الدبوني، وداد ادور وادي (1996)، "تحليل قياسي لدور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق للسنوات (1970- 1990)"اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة البصرة.

4- الراوي، احمد عمر (2014)." دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

5-الزراعة في العراق: استثمارات اجنبية وسط غياب خطط زراعية وطنية" (2013)، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

6- السويفي، هبة الله محمد (2004). "دراسة اقتصادية للتوزيع القطاعي للاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي في مصر"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

7- العقيدي، محمد عبد الكريم منهل (2005)." واقع الاستثمار الزراعي في جمهورية العراق و آفاقه المستقبلية"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

8- الغزالي، عيسى محمد (2004). "الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا-"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

9- الفواز، تركي مجحم (2007). "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن" بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

10- الوادي، عائدة فوزي أحمد (2007). "أثر التخصيصات الاستثمارية والإقراض الحكومي في الاستثمار الاجمالي الزراعي في العراق للمدة (1974- 1994)"، اطروحة دكتوراه، كلية زراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد.

11- حميدة، محمد أحمد الفاضل محمد علي (2007)." الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان "، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع الإلكترونية www.google.com.

STANDARD ANALYSIS FOR THE MOST IMPORTANT FACTORS AFFECTING IN LOCAL AGRICULTURAL INVESTMENT IN IRAQ FOR THE PERIOD (1990- 2012)

Q. N. Motlak* **A. D. Kasar****

ABSTRACT

The research aims to study the most important factors affecting the agricultural investment Iraqi, presumably Find the existence of a set of variables affecting agricultural investment which have a significant impact and the other to have an effect is weak, and the study concluded the importance of reducing the interest rate on domestic investment process due to investor's preference for interest rates low to borrow and get into investment projects, and the researcher recommended the development of strategic plans to promote investment in Iraq and be closely linked to the requirements of the implementation of agricultural plans, as well as the presence of coordination between all stakeholders when developing such plans with the need for an official body to be responsible for the development of investment promotion and counseling strategy The investor and the follow-up and implementation of the plan and use all the mechanisms and modern means of communication with investors.

Part of Ph.D. thesis of the first author.

* Office of Agric. Res. – Ministry of Agric.- Baghdad, Iraq

**College of Agric. – Baghdad Univ.- Baghdad, Iraq.